بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٩١/اتحادية/٢٠١٠

كو٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيحادي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : عبدالله جاسم صحن ــ وكيله المحامي عايد خليف منصور .

المدعى عليهم :١. رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته وكيله الخبير القانوني محمد الموسوي.

٢. وزير المالية / اضافة لوظيفته .

٣. وزير العدل / إضافة لوظيفته وكيلته الموظفة الحقوقية خولة ابراهيم مهدي .

الادعاء:

ادعى وكيل المدعي انه بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢ صدر القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ (قانون تعديل رواتب موظفي الدولة والقطاع العام) واعتبر نافذاً من ٢٠٠٨/١/١ والذي الغى امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٣ المسمى (اصلاح رواتب وظروف عمل موظفي الدولة) ولأن لموكله خدمة وظيفية بلغت (٢٦) ستة وعشرين عاماً ومؤهله العلمي (بكالوريوس) . فقد اقام الدعوى المرقمة ٤٥٠/م/٢٠٠٨ امام مجلس الانضباط العام يطعن فيها بالامر الاداري الصادر استناداً لقانون تعديل رواتب الموظفين لمساسه بحقوقه وقد ردت الدعوى ولان موكله قد حصل على اوراق منتجة بالدعوى فقد طعن بطريق اعادة المحاكمة امام مجلس الانضباط العام بالدعوى المرقمة ٥٩٦/م/٢٠١٠ وبالاستناد للمادة (١٩٦) من قانون المرافعات المدنية ، ولان مجلس الانضباط العام رد (٢٨) دعوى اخرى تطابق قضية موكله بداعي عدم وجود نص صريح يعطي الحق بسلوك طريق الطعن بإعادة المحاكمة وان النتيجة المحتملة لدعوى موكله هي الرد ايضاً لذلك بادر بتقديم دفع بعدم دستورية

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

المحكمة الاتحادية العليا ــ العراق ــ بغداد ــ حي الحارثية ــ موقع ساحة بغداد
هاتف – ٥٤٣٧٩٤١،٥٤٣٣١٥٧
البريد الالكتروني

قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ وسرد وكيل المدعي اموراً ومواداً دستورية ويدعي ان غبناً فاحشاً لحق بموكله من جراء تطبيق جدول الوظائف الذي أصدره وزير المالية إضافة لوظيفته . لذا طلب دعوة المدعى عليهم للمرافعة والحكم ببطلان جدول الوظائف المشار إليه بكتاب وزارة المالية واشعار مجلس النواب بتشريع نص يعالج القصور التشريعي في قانون مجلس شورى الدولة فيما يخص الطعن بطريق إعادة المحاكمة وتحميلهم المصاريف وأتعاب المحاماة . ونتيجة المرافعة الحضورية بحق المدعي والمدعى عليهما الأول والثالث والغيابية بحق المدعى عليه الثاني وبعد ان استمعت لملخص لائحة وكيل المدعي المقدمة هذا اليوم ودفع وكيلي المدعى عليهما الحاضرين فقد ختمت المرافعة وأصدرت القرار التالي علناً .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان وكيل المدعي يطعن بجدول الوظائف الذي أصدرته وزارة المالية رفقة كتابها المرقم (٢٤٧٤٤) المؤرخ ٢٠٠٨/٧/١٥ الموجه للوزارات والدوائر العليا لتسهيل تطبيق قانون تعديل رواتب موظفي الدولة رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ . وحيث ان وكيل المدعي بين صراحة في عريضة دعواه انه يطعن بالأمر الإداري المشار إليه ، لذلك فأن طعنه يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ لان هذه المحكمة تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة (م ٩٣/ثانياً) من الدستور . كما تفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية . وليس من بين هذه الاختصاصات الطعن بعدم دستورية الأوامر الإدارية وهي قرارات رسم القانون طريق الطعن فيها . كما ان طلب وكيل المدعي باشعار مجلس النواب لتشريع نص يعالج القصور التشريعي في قانون مجلس شورى الدولة بخصوص جواز الطعن بطريق إعادة المحاكمة بقرار مجلس

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com

المحكمة الاتحادية العليا ـ العراق ـ بغداد ـ حي الحارثية ـ موقع ساعة بغداد
هاتف – ٥٤٣٧٩٤١،٥٤٣٣٤٥٧
البريد الالكتروني

الانضباط العام فأن المحكمة الاتحادية العليا غير مختصة بالنظر بهذا الطلب لأنه خيار تشريعي تختص بتقديمه رئاسة الجمهورية او مجلس الوزراء بناء على اقتراح من الوزارة المختصة . لكل هذه الأسباب تكون دعوى المدعي لا تستند إلى سبب من القانون وتكون للأسباب المسرودة واجبة الرد ، عليه قرر الحكم برد دعوى المدعي وتحميله المصاريف وأتعاب محاماة لوكيلي المدعى عليهما الأول والثالث وقدرها عشرة آلاف دينار توزع بينهما مناصفة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/٢/٢٢.

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
أكرم طه محمد

العضو
حسين أبو التمن

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
عبود صالح التميمي

المحكمة الاتحادية العليا – العراق – بغداد – حي الحارثية – موقع ساعة بغداد
هاتف – ٥٤٣٧٩٤١,٥٤٣٣٤٥٧
البريد الالكتروني

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tal -5437941.5433457
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com